مدى تطبيق وحدات القطاع العام العراقية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية من وجهة نظر مدققي ديوان الرقابة المالية للحد من الغش والاحتيال((دراسة تطبيقية في مديرية الرقابة المالية في كربلاء))

أ.د. طلال محمد علي الججاوي أ.م.د اسعد محمد علي وهاب العواد

رغد منير فرحان الزبيدي

كلية الادارة والاقتصاد –جامعة كربلاء

ملخص البحث

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات كافة، كونها اداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل ،ضمان حسن اداء العمليات، تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وكذلك المساهمة في تقييم وتحسين ادارة المخاطر، اذ يمثل ان التدقيق الداخلي خط الدفاع الرئيس للحد من حالات الغش والاحتيال ،نظرا لما تتمتع به هذه المهنة من اهمية فقد قام معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، بإعداد معايير التدقيق الداخلي لتكون دليلا استرشاديا واطارا مرجعيا لاداء عمل المدقق الداخلي، ولكي تكون التدقيق الداخلي وظيفة فاعلة وتحقق الهدف المنشود من وجودها، فلابد ان تستند هذه الوظيفة على هذه المعايير في عملها، لذلك يهدف البحث الى قياس مدى تطبيق وحدات القطاع العام الحكومي لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وذلك من وجهة نظر مدققيديوان الرقابة المالية فضلا عن قياس الاجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال.

ولتحقيق اهداف البحث تم تصميم استبانة وزعت على مدققي ديوان الرقابة المالية – فرع كربلاء، وكانت عدد الاستبانات الموزعة (٢٠) استبانة والمستردة منها (٢٠) استبانة وتم استخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

١- ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث حول عدم وجود تدخل بعمل المدققين الداخلين الادارة العليا اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية على ان المدققين الداخليين يأخذون في الحسبان عند تطوير اهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة او احتيال.

٢- ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية حول مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال قليل نسبيا حيث حصلت الفقرة (١١) على ادنى المتوسطات الحسابية الموزونة، حيث بلغ وسطها الحسابي (٢.٧) ونسبة الاتفاق (٥٥%) .

وكذلك توصل البحث الى توصيات في ضوء الاستنتاجات اهمها:

١- ضرورة وجود ميثاق التدقيق الداخلي يصادق عليه الادارة العليا للمؤسسة، وان يكون هذا الميثاق واضحا ومفهوما وان يحدد اهداف وسلطات ومسؤوليات القسم ويوفر الدعم اللازم للقيام بأعمال التدقيق الداخلي.

٢- ضرورة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية الحديثة والالتزام بها كونها ملائمة لمواكبة تغيرات والتطورات في انشطة التدقيق الداخلي في ظل الأنظمة التقليدية وتحقق الاستعداد الامثل لمواجهة والحد من مخاطر الغش والاحتيال.

Abstract

Internal auditing is considered one of the most significant jobs in all facilities since it is a vital instrument in the administration of work and the insurance of operation performance due to the crucial role it has in assessing and promoting the internal auditing system. It also contributes to the evaluation and improvement of risk management because internal auditing represents the major defense line to restrain cheating and fraud.Since this job is so momentous, it made the Institute of Internal Auditors (IIA) put forward international standards for internal auditing to serve as a guide and a reference to perform the work of the internal auditor. In order for this job to be efficient and achieve its goals, it has to rely on such standards.

Hence, this research aims at measuring the extent of applying international internal auditing standards by the Iraqi federal Board of Supreme audit and also measuring the actual procedures to restrain cheating and fraud accordingly.

In order to attain the objectives of this research, a questionnaire has been formulated. This questionnaire has been distributed on auditors in the Iraqi Board of Auditors. (20) copies of the questionnaire have been distributed where (20) were returned . The researcher used (SPSS) to analyze the data available.

المقدمة

تغيرت النظرة إلى إدارة التدقيق على أنها إدارة مُكلفة مادياً للمؤسسة إلى إدارة مهمة وفعّالة وضرورية من أجل حماية المؤسسة من مخاطر كبيرة، في ظل محاولة الكثيرين من داخل المؤسسة ومن خارجها التلاعب والاحتيال عليها.إن إدارات التدقيق الداخلي من خلال إدراك التطورات السريعة في طرائق إدارة الأعمال وإدارة المخاطر، ومن خلال التعاون مع الإدارات التنفيذية كفريق عمل واحد، دون الإخلال بالاستقلالية والموضوعية لمهنة التدقيق، تستطيع المساهمة بقدر كبير في نجاح أية مؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ان لضعف التدقيق الداخلي وقلة خبرة موظفيه وعدم قدرتهم على القيام بواجباتهم المهنية اسهم بشكل او بأخر في زيادة الغش والاحتيال في العقود الاخيرة، لهذه لاسباب نرى من الاهمية الخوض في هذا الموضوع لمعرفة الأسباب الحقيقية وايجاد الحلول العلمية والعملية للحد منها عن طريق قياس مدى تطبيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققيين الداخليين الامريكي (IIA) نظرا لاهميتها في اداء عمل المدقق الداخلي كونها تمثل الدليل الاسترشادي والأنماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق في ادائه لمهمته لتحقيق رقابة فاعلة للاداء بشكل عام والحد من الغش والاحتيال على وجه الخصوص .

الفصل الأول

منهجية البحث

اولاً: اهمية البحث:

تاتي اهمية البحث من خلال امكانية تطبيقه في الواقع العملي وبما يساعد على اعطاء نتائج يمكن ان تخدم الادارة بشكل عام ووحدات التدقيق الداخلي بشكل خاص، ويمكن تجسيد هذه الاهمية بالاتي :-

أ- تسليط الضوء على مفهوم وتطور معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) ودورها في زيادة كفاءة اداء المدقق الداخلي.

ب- يعتبر موضوع البحث من الاسهامات النظرية في مجال تقييم عمل المدقق الداخلي ومدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) للحد من قضايا الغش الاحتيال بكافة اشكاله وانواعه لما لهذه المعايير من اهمية كبيرة في تعزيز دور المدقق الداخلي.

ج- التدقيق الداخلي عنصر هام من عناصر الرقابة الداخلية التي ينعكس اثرها على عمل جهاز الرقابة المالية للدولة المكلفة بالقيام به الرقابة الخارجية.

د- التدقيق الداخلي جهاز تقويمي مستقل يعتبر احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة وتتسع مهامه لتشمل جميع انشطة المؤسسة وخاصة الجوانب المالية والادارية .

هـ- يلعب التدقيق الداخلي دورا محوريا في ضمان نجاح واستدامة اي مؤسسة، فهو الجهة الوحيدة المستقلة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الادارة من ان المؤسسة تسير بالاتجاه الصحيح لتحقيق الاهداف والستراتيجيات التي حددها ووضعها مجلس الادارة.

ثانيا: أهداف البحث:

يهدف البحث الى لفت انتباه المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي لغرض تطوير ممارساتهم المهنية من خلال تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) لما توفره من ارشادات وتوجيهات لنشاط المدقق الداخلي للحد من الممارسات الخاطئة وغير القانونية المتمثلة بالغش والاحتيال من خلال تحقيق الاهداف الاتية :

أ- قياس مدى تطبيق المدققين العراقيين لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) للمساعدة في تطوير ادائهم.

ب- ان معايير التدقيق الداخلي تؤدي الى رفع مستوى المهنة وتحسين ودة ادائها.

ج- تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) وتقديم توصيات ملائمة لتحسين مستوى فعالية عمل المدقق الداخلي للحد من الغش والاحتيال .

د- التعرف على العلاقة بين عمل التدقيق الداخلي وبقية الاقسام الاخرى ذات العلاقة بالامور المالية والمحاسبية.

هـ- قياس التأثير الفاعل للتدقيق الداخلي في سير عمل المؤسسة.

ثالثا- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالاجابة عن التساؤلات الاتية:

أ. ان مشكلة البحث مستمدة من واقع المؤسسات العراقية لمعرفة طبيعة وكيفية عمل المدققين الداخليين وماهي درجة التزامهم الميدققين الداخليين في القطاع بمعايير التدقيق الداخلي الدولية من وجهة نظر مدققي ديوان الرقابة المالية؟

ب. ماهو دور المدقق الداخلي في القطاع العام العراقي فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال من وجهة نظر مدققي ديوان الرقابة المالية؟.

رابعا: فرضية البحث:

تمثل المعايير الدولية من اجل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الاطار المنظم لعمل وممارسات نشاط التدقيق الداخلي ، يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:

١- **فرضيات الارتباط**

انبثقت عن فرضيات الارتباط فرضيتان رئيستان وعلى النحو الاتي:-

- فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية)

٢- فرضيات التأثير البسيط

فرضية العدم (H_0)

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية)

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية)

خامسا: حدود البحث

تشمل حدود البحث عينة من مدققي ديوان الرقابة المالية.

سادسا: مصادر جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثون في عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لأنجاز البحث في الجانبين النظري والعملي على المصادر الاتية:

١- الجانب النظري.

أ- الادبيات المحلية والعربية والاجنبية من الكتب العلمية والبحوث والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث المتوفرة في المكتبات.

ب- الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنيت)

٢- الجانب العملي

أ- المقابلات والحوارات الشخصية مع مدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث.

ب- استمارة الاستبانة وتحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

سابعا: مصطلحات البحث

المدققين الداخليين، معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)، الغش والاحتيال، ادارة المخاطر، اضافة القيمة، الرقابة الداخلية.

ثامناً: متغيرات البحث

ان المتغير المستقل للبحث هو معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين(IIA) ،والمتغير التابع هو الحد من الغش والاحتيال .

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للبحث

تمهيد

يحتل التدقيق الداخلي اهمية كبيرة في اي مؤسسة اقتصادية لما يوفره من اجراءات ووسائل رقابية فاعلة للأنشطة داخل الوحدة، ان الهدف من وجود التدقيق الداخلي هو حماية موجودات المؤسسة والاطمئنان من دقة البيانات المحاسبية والاحصائية وتحقيق الكفاءة الأنتاجية القصوى ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الادارية المرسومة وبذلك يتضح بأن التدقيق الداخلي نشاط لايقتصر على النواحي المالية والمحاسبية فقط وأنما يشمل النشاط الاجمالي للوحدة الاقتصادية .

وسيتناول هذا المبحث مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي ونطاقه واهدافه .

اولا: مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

كلمة تدقيق مشتقة من اللغة اللاتينية (Audir) ومعناها (To hear) اي يستمع، ففي العصور القديمة كان صاحب العمل (المالك) عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقق من الحسابات، وكان هذا الشخص يجلس مع المحاسب ليستمع الى ما يقوله بشان الحسابات الخاصة بالعمل. وفي عام1494،
(المطارنة،13:2006)

ويعد التدقيق الداخلي من اهم الطرق والوسائل التي تستخدمها الادارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، ويعرف على انه احدى حلقات الرقابة الداخلية التي تعمل على مد الادارة بالمعلومات المستمرة. ويعرفه البعض على انه التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر ويقوم به مجموعة من الموظفين لحماية الاصول وخدمة الادارة العليا ومساعدتها في التوصل الى الكفاية الأنتاجية القصوى والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي. وعرف ايضا على انه وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية لغرض فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها هذه الوحدة . (سواد،87:2009) او هي تقييم فاعلية اجراءات ووسائل الرقابة الداخلية ومدى كفاية تصميمها لتحقيق اهدافها (مسعد و الخطيب،218:2009).

فيما عرفت الجمعية الامريكية المهنية للمدققين الداخليين على انه نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأييدات وخدمات استشارية بهدف تحسين عملياتها واضافة قيمة للمؤسسة وذلك بإتباع اسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة. وادارة المخاطر والرقابة(هوك،5:2015)ويعرف التدقيق الداخلي بانه نشاط تقيمي داخل المشروع لخدمة ادارته، وتقوم به ادارة التدقيق الداخلي لفحص وتقييم عمليات انشطة واقسام المشروع (سرايا واخرون،121:2013). كما انه اداة من ادوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل تقييم اجراءاتها، المرسومة (اشتيوي،1991: 54).

ووفقا للمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق الداخلي الحديث الصادرة من معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (IIA) ، فان التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة لهذه الشركة (سرايا واخرون،121:2013).لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية والتأكد من حماية الموجودات واموال المنشاة والتحقق من اتباع موظفي المنشاة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم. (ديوان الرقابة المالية العراقي ،دليل التدقيق الداخلي رقم 4 15/7/2000)، وان المدقق يجب ان يكون مرتبطا بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي مما يتيح استقلالية المدقق الداخلي عن الادارة التنفيذية للقيام بواجباته بحرية اكثر وبدون خوف (التميمي،83:2006).

وعليه فان التدقيق الداخلي هو تأكيد موضوعي مستقل ونشاط استشاري، صمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، وانه يساعدها لتحقيق اهدافها من خلال مدخل نظامي معقول لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر، الرقابة وتحسين فعالية عمليات التحكم (Messier et.al. , 2008: 958)(Arens et.al. ,2008: 836) (Http//www.Intosai.org.).

ثانياً: مفهوم وتعريف معايير التدقيق الداخلي الدولية:

ان اجراءات التدقيق تختلف عن معايير التدقيق، حيث ان معايير التدقيق تمثل الاطار العام لعملية التدقيق، فهي لا تخضع للحكم الشخصي للمدقق، حيث انها تمثل الخطة العامة التي اذا ما اتبعت لتمكن المدقق من اتمام عملية التدقيق بنجاح تام. اما الاجراءات فهي عبارة عن الوسيلة التي يقوم المدقق من خلالها بتنفيذ عملية التدقيق فعليا، فهي متروكة لتقدير المدقق وحكمه الشخصي، فيختار ما يراه ضروريا ومناسبا من اجراءات في سبيل تحقيق اهداف التدقيق وتطبيقا للمعايير (اشتيوي،31:1991). وقد اشار كل من (توماس وهنكي،44:2006) ان المعايير هي عبارة عن الأنماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق في اداءعمله.

تشكل معايير التدقيق الداخلي المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم علميات وخدمات قسم التدقيق الداخلي، والغرض منها هو بيان كيفية الاداء المهني للتدقيق الداخلي كما يجب ان يكون وفق ما اقره غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، حيث تعد هذه المعايير الاكثر شيوعا وتطبيقا في العالم كونها تمثل ادلة ارشادية متكاملة تساعد في ضمان اداء انشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال (علي،20:2015).

اوضح معهد المدققين الداخليين ان هناك مجموعة من التطورات قد تم اخذها في الحسبان عند اعداد المعايير وهي: (القباني والسواح ،2006: 36-37) (الزيادي،44:2015)

1-ان مجالس الادارات اصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية بمنشاتهم وعن كفاءة الاداء بها.

2- ان الادارة بدأت تهتم وتعتمد على التدقيق الداخلي كوسيلة لتوفير المعلومات والتحليل والتقييم الموضوعي عن نظم الرقابة الداخلية.

3 -ان المدققين الخارجيون يهتمون باستخدام التدقيق الداخلي كاداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة ادائه لعمله.

وسوف يعرض الباحثون هذه المعايير بشكل مفصل في الجانب العملي مع تحليل احصائي لاجابات عينة البحث وماتوصلنا اليه من نتائج.

ثالثاً: الحد من الغش وألأحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية(IIA)

تعد ظاهرة الاحتيال ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين ولكنها اصبحت متفشية، وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الاخيرة من القرن المنصرم نظرا لأهمية مخاطر الغش والاحتيال التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية ودورها في انهيارها او حدوث خسائر كبيرة لديها، وان مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ ناتج عن الاحتيال اكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ ناتج عن الخطأ لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق لأخفائه.

يدعو القران الكريم الناس الى ممارسة الحياة على اساس القيم والعدل وان لا يمارسوا حياتهم على اساس الظلم والطغيان والبغي والعدوان والاستغلال والغش والخداع، وللناس كسب الحلال بسبل مختلفة والاسلام يقضي بان كسب المال يكون بالوسائل المشروعة اذ ان غيرها يصبح باطلا. وقد نهي رسولنا الاعظم محمد صلى الله عليه واله وسلم عن الغش في قوله (ليس منا من غش وليس منا من خان مسلما) وذلك دليل على تحذير النبي صلى الله عليه واله وسلم من اعمال

الغش او التلاعب. ومعنى الغش في الاسلام هو من يحتال على الناس واظهر خلاف ما اضمر، والغش ضد النصح وهو اخفاء الباطل بالحق، ومعنى ليس مني اي ليس من اهتدى بهديي واقتدى بعملي واتصف بأخلاقي وحسن طريقتي، والغش والتدليس باطل وحرام لأنه يحقق مصلحة لطرف ويضر بطرف اخر. والغش والاحتيال فيه فساد للضمير والاضرار بالأخرين واضعاف الثقة بين ابناء المجتمع الواحد اذ لا تعاون بين الافراد من غير ثقة. (الغزاوي،34:2008)

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم اول محتسب في الاسلام فقد احتسب بنفسه فقال (ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال اصابته السماء فقال: هلا اظهرته للناس؟ ثم قال حديثه المشهور(من غشنا فليس منا)(الخطيب، 2010::224)

وحيث ان الاخطاء في الدفاتر والحسابات قد تحدث اما زيادة او نقصان نتيجة عدم خبرة المحاسب او نتيجة التعب والارهاق او نتيجة للاحتيال لغرض سرقة المال العام فقد تكتشف هذه الاخطاء خلال السنة المالية اقسام وشعب التدقيق الداخلي او مدققي ديوان الرقابة المالية بعد انتهاء السنة المالية واعداد الحسابات الختامية، وعموما فان الاخطاء الفنية يمكن معالجتها بعكس القيد الذي اثبتت به العملية خلال السنة، اما الاخطاء الناتجة عن عملية القبض والدفع زيادة او نقصانا فهي الاخطر ويجب القيام بالتحري عن الاسباب ومعالجتها فنيا واداريا بتشكيل لجان تحقيقية لمعرفة الاخطاء المتعمدة من غير المتعمدة وتحديد الضرر الذي اصاب الوحدة الاقتصادية(العواد، 229:2012).

ومن الممكن ان تنشأ الاخطاء في البيانات المالية من الاحتيال او الخطأ، والعامل الذي يميز بين الاحتيال والخطأ هو ما اذا كان الاجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود او غير مقصود، حيث يشير المعيار الدولي رقم (٢٤٠) الى ان مصطلح الخطأ هو التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ او ايضاح (اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة، 2008: 271) بينما يشير مصطلح الاحتيال الى فعل متعمد فرد واحد او اكثر في الادارة، اما المكلفين بالرقابة او الموظفين او اطراف خارجية، وهذا الفعل يتضمن الخداع للحصول على ميزة غير عادلة او غير قانونية(دحدوح والقاضي، 203:2009).

وعرف الاحتيال انه فعل متعمد قبل شخص واحد او اكثر من اعضاء الادارة، الموظفين او شخص ثالث، نتيجته التلاعب في القوائم المالية، ويمكن ايضا ان يكون اخفاء او حذف للحقيقة لغرض خداع او التلاعب بأموال شخص او منظمة ويتضمن ايضا اختلاس، سرقة للحصول على منافع غير قانونية(200: 2006 Ican) (354:,2004: Adenji).

وكشفت دراسة porter ان الهدف الرئيسي للتدقيق قبل فترة 1920هو لكشف الاحتيال، وفي 1930 او نظرا لزيادة حجم الشركات والعمليات فقد اصبح من الصعوبة ان يقوم المدققون بفحصها كلها، وخلال هذه الفترة اصبحت مهنة التدقيق تعلق مسؤولية اكتشاف الاحتيال على الادارة، فضلا عنان الادارة يجب ان يكون لها نظام رقابة داخلية لمنع الاحتيال(31: 1997، Porter)، ويشير(52: 2005، Boynton) الى انه منذ سقوط شركة Enron، تم اعادة تنظيم معايير التدقيق بالشكل الذي يؤكد على مسؤولية المدقق لاكتشاف الاحتيال.

ويضيف (6: 2008، Vona) ان الاحتيال هو فعل يرتكب في المنظمة او بواسطة المنظمة او لأجل المنظمة، مصادر داخلية او خارجية .الاحتيال المالي هو تعبير يتضمن كل الطرق والوسائل المتنوعة التي يمكن لفعل الأنسان تصميمها لكي يحصل على فائدة مادية من انسان او جهة اخرى خاصة او حكومية، وذلك عن طريق اعطاء صورة او تقارير او معلومات او بيانات مغلوطة لا تمت الى الحقيقة بصلة، وهناك فرق كبير بين الاحتيال والخطأ لأن الخطأ المتعمد عن طريق اعطاء صورة غير صحيحة الذي ينتج عنه الاضرار بالآخرين هو الاحتيال بعينه، بينما الخطأ غير المتعمد الذي لا يعطي الذي ارتكبه منفعة شخصية فهو خطأ عادي ارتكبه الشخص ببراءة وعن غير قصد(عابدين،2008: 20-19)

ويعرف الاحتيال على انه يمثل التزييف المتعمد للحقائق او المعلومات الهامة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة او غير قانونية. ووفقا لمكتب التدقيق الوطني في المملكة المتحدة، فان الاحتيال يشمل استخدام وسائل الخداع للحصول على مميزات مالية جائرة او غير قانونية اضافة الى البيانات المزورة عمدا او حذف مبالغ او كشوفات من

السجلات الحسابية للجهة او البيانات المالية، كما تشمل السرقات سواء كانت مصاحبة لتزوير في البيانات المالية او الحسابية اولا(لطفي،2014: 425-430).

وقد عرف معهد المدققين الداخليين الدولي (IIA)، الاحتيال هو اي اعمال او تصرفات غير قانونية او غير مشروعة تتسم بالغش او الخداع او الاخفاء او انتهاك الثقة ولا تعتمد مثل تلك الاعمال او التصرفات على استخدام التهديد باستخدام العنف او القوة المادية، ويتم ارتكابها اطراف او مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال او الممتلكات او الخدمات او لتجنب الدفع او تفادي خسارة الخدمات او من اجل ضمان الحصول على مزايا شخصية او تجارية(http://www.theiia.org).

وعرف الغش بانه الاخطاء التي تقع قصدا، اي عن عمد وسبق اصرار، بهدف اخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية او مغنم شخصي على حساب الوحدة الاقتصادية، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات او السجلات او الدفاتر او القوائم المالية. ايضا عرف الغش بانه عملية حذف او تعديل او اجراء قيود بصورة عمدية بهدف اخفاء عجز او تلاعب او اخفاء حقائق بالاوضاع المالية. كما يعرف بانه ارتكاب خطأ متعمد عن طريق استغلال المنافذ او الثغرات في تصميم النظام او خلل في اجراءات التطبيق او نقص في التعليمات(علي،53:2013)

ويرى الباحثون ان الاحتيال والغش لهما نفس المعنى حيث يشيران الى فعل متعمد الادارة او الموظفين وقام دونالد كرسي (Donald cressey) بعمل دراسة في عام 1950، وكانت نتيجة البحث ما يعرف بمثلث الاحتيال (Fraud Tringle) ، حيث قرر كرسي (cressey) مقابلة محتالين ادينوا بالاختلاس، وقابل 200 مختلس في السجن، وكانت احد نتائج جهوده ان كل احتيال له ثلاثة اركان _الضغط (الحافز) ، الوعي مرتبط بالاخلاق الشخصية و المعرفة والفرصة لارتكاب الجريمة وهذه النقاط هي تمثيل لمثلث الاحتيال والشكل ادناه يمثل ذلك:(Singleton, etal, 2006: 8-9)

مثلث الاحتيال Fraud Triangle

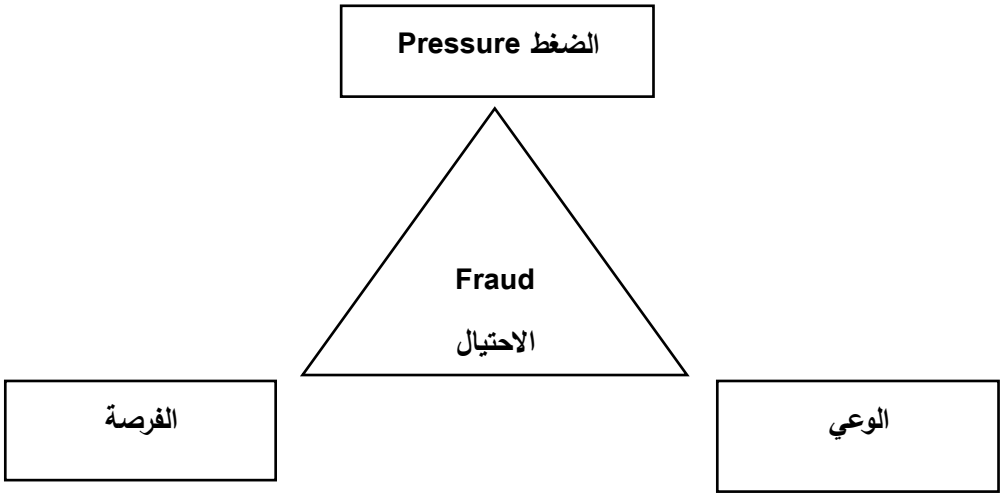

المصدر: (Singleton etal, 2006: 9)

يقوم المدقق خلال عملية تقدير مخاطر الغش بتحليل اركان الغش الثلاثة التي يطلق عليها مثلث الغش وهي:(عبد الكريم،252:2014)

١- الدافع او الحافز: وهو ان يكون لدى الادارة الحافز او الدافع لارتكاب الغش نتيجة ضغوط او مصالح معينة للإدارة او العاملين تشكل دافعا لهم لارتكاب الاحتيال او الغش.

٢- الفرص: وتمثل الفرص او الظروف التي تسهل للإدارة او العاملين ارتكاب الغش الناتج عن الدوافع، ومن اهم هذه الفرص المتاحة للغش، غياب او ضعف الضوابط الرقابية، او عدم فعاليتها، او انتهاك الادارة لهذه الضوابط الرقابية.

٣- تغطية التلاعب والغش: حيث يقوم المتورطون في الغش بمحاولات لتغطية او تبرير هذا العمل الاحتيالي نظرا لوجود بعض الافراد يمتلكون من الصفات الشخصية والقيم الاخلاقية التي تمكنهم من ارتكاب اعمال لا اخلاقية عن قصد وعن علم، وقد يكون بعض الافراد يرتكبون الغش نتيجة لتعرضهم لضغوط شديدة بحيث كلما زاد الضغط كلما كان الفرد مستعد لأن يبرر حتى مع نفسه قبول ارتكاب الغش والتلاعب، ومن التبريرات الشائعة (انا فقط استلف المال) او (ان الشركة تستحق ذلك لأنها تعطيني اقل من حقي)(Hopwood etal, 2007: 21)

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

تمهيد:

نستعرض في هذا الفصل، الجانب التطبيقي للبحث الذي يمكن من خلاله الوقوف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) للحد من الغش والاحتيال،

اولا: عينة البحث:

تم توزيع ٢٠ استبانة (اولا وثانيا) على افراد عينة البحث في ديوان الرقابة المالية الاتحادي فرع كربلاء وتم استرجاع ٢٠ استبانة وكما موضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (3-1)ملخص الاستبانات الموزعة والمستردة

ت	اسم المؤسسة	الاستمارات الموزعة	النسبة %	الاستمارات المستردة	النسبة %
١-	ديوان الرقابة المالية / كربلاء	٢٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠
	المجموع	٢٠	%١٠٠	٢٠	%١٠٠

ثانيا: استبانة البحث

تم استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث، وقد تم أعداد استبانة اولية لغرض استخدامها في جمع البيانات والمعلومات، علما ان الاستبانة قد تم عرضا على عدد من المحكمين في مختلف الجامعات العراقية والمحاسبين القانونيين لأبداء آرائهم بكل فقرة من فقراتها للتاكد من حيث صلاحيتها وصدقها او عدم صلاحيتها.

وتجدر الاشارة الى ان الاستبانة قد صممت استنادا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (ISPPIA) International Standards for the Professional Practice of Internal Auditors الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، وقد تم تقسيمها الى قسمين هما:

القسم الاول: خصائص عينة البحث والمستجيب ، وقد تضمن محورين، الاول يتعلق بمعلومات عن اسم المؤسسة (الدائرة) ، والمحور الثاني يتعلق بمعلومات عن افراد عينة البحث (المستجيبين) وقد تضمن 5 فقرات (التخصص الاكاديمي، المؤهل الاكاديمي، العنوان الوظيفي، سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي، الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق).

القسم الثاني: يتعلق بقياس مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخلي الامريكي (IIA) وخاصة فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال، ويتضمن محورين اساسيين هما:

المحور الاول: يتكون من 32 فقرة تقيس مدى تطبيق المدققين الداخليين لمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA). **المحور الثاني:** يتعلق بقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال ويتالف من 13 فقرة ،وتم اعتماد الوسط الفرضي (٣) معيارا لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات افراد عينة البحث، وفق المعادلة:

$$X = \frac{\Sigma xifi}{\Sigma fi} = \frac{f\Sigma xi}{5f} = \frac{\Sigma xi}{5} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = \frac{15}{5} = 3$$

.

ثالثا: تحليل اجابات العينة لديوان الرقابة المالية

تم تحليل اجابات ديوان الرقابة المالية ، ويظهر من الجدول (*3 – 2*) نتيجة الاستبيان الخاص بمدى تطبيق المدققين الداخليين لمعايير التدقيق الداخلي ، ومن خلال (٣٢) سؤال ،ويظهر في الجدول أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة، ونسب الاتفاق ، والأنحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحَظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣). وقد حصلت الفقرة (١) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (٤.٣) على التوالي وبنسبة اتفاق (٨٦%) و بانحراف معياري (٠.٤٧) ،ومعامل اختلاف (٠.١١) مما يعني على قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة،وكذلك إدراك مدققي ديوان الرقابة المالية للاطار القانوني الذي يعمل بموجبه موظفي التدقيق الداخلي .في حين حصلت الفقرتين (٦ و١٧) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (٣)، ونسبة الاتفاق (٦٠%) و بانحراف معياري بلغ (١.٣٤ و ١.٠٣) على التوالي ، ومعامل اختلاف (٠.٤٥ و ٠.٣٤)على التوالي .وهذا يدل على اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية على عدم توافر الفقرتين اعلاه مما انعكس في ضعف الاستجابة لهما.

جدول رقم (3 – 2)

وصف فقرات مدى تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي لديوان الرقابة المالية

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف
١ – يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).	6	14	0	0	0	4.3	86.0	0.47	0.11
٢ – يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية	3	12	4	1	0	3.85	77.0	0.75	0.19

كلما طلب منه ذلك.									
٣- نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ- الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية	5	3	5	7	0	3.3	66.0	1.22	0.37
٤- يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.	7	4	6	2	1	3.7	74.0	1.22	0.33
٥- يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.	3	8	9	0	0	3.7	74.0	0.73	0.2
٦- لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين :- أ- الادارة العليا ب-الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين	4	3	4	7	2	3	60.0	1.34	0.45
٧- لا يوجد لدى اي من المدققين الداخلين تضارب المصالح في الدائرة.	1	11	3	4	1	3.35	67.0	1.04	0.31
٨- يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق الى انتهاك لاستقلاليته.	4	7	5	4	0	3.55	71.0	1.05	0.3
٩- لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.	2	11	4	3	0	3.6	72.0	0.88	0.25
١٠- يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملي لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.	5	6	4	4	1	3.5	70.0	1.24	0.35
١١- لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية الرئيسة المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.	5	5	6	4	0	3.55	71.0	1.1	0.31
١٢- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.	5	9	0	4	2	3.55	71.0	1.36	0.38
١٣- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات	3	5	7	5	0	3.3	66.0	1.03	0.31

تدريبية متخصصة).									
١٤- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.	2	9	2	6	1	3.25	65.0	1.16	0.36
١٥- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.	3	12	3	2	0	3.8	76.0	0.83	0.22
١٦- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	8	7	1	3	1	3.9	78.0	1.25	0.32
١٧- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم أجراءه) وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.	0	8	6	4	2	3	60.0	1.03	0.34
١٨- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين All.	2	8	4	5	1	3.25	65.0	1.12	0.34
١٩- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.	2	14	4	0	0	3.9	78.0	0.55	0.14
٢٠- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.	1	12	6	1	0	3.65	73.0	0.67	0.18
٢١- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.	1	8	9	2	0	3.4	68.0	0.75	0.22
٢٢- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها	0	8	7	4	1	3.1	62.0	0.91	0.29

والموارد المخصصة لها.								
٢٣- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.	2	12	1	5	0	3.55	71.0	1	0.28
٢٤- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.	5	6	2	6	1	3.4	68.0	1.31	0.39
٢٥- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.	0	9	5	6	0	3.15	63.0	0.88	0.28
٢٦- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.	2	9	7	2	0	3.55	71.0	0.83	0.23
٢٧- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26
٢٨- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.	1	12	4	2	1	3.5	70.0	0.95	0.27
٢٩- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل أصداره.	4	13	1	2	0	3.95	79.0	0.83	0.21
٣٠- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.	3	4	7	6	0	3.2	64.0	1.06	0.33
٣١- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الأدارة.	4	10	2	4	0	3.7	74.0	1.03	0.28
٣٢- يقوم مدير التدقيق	4	9	6	1	0	3.8	76.0	0.83	0.22

الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التـي تتخـذها الإدارة قـد تـم تطبيقها تطبيقا فعالا.									
الاجمالي	98	279	138	110	15	3.52	70.4	1.02	0.29

أمّا المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (٣.٥٢) ونسبة الاتفاق للاستجابة (٧٠.٤٧%) و بانحراف معياري بلغ (١.٠٢) و معامل اختلاف (٠.٢٩)، وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل وبشكل جيد إلى التأكيد على تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي ، ولقد لوحظ كذلك من خلال اجابات افراد العينة تركيز ديوان الرقابة المالية على الصيغة القانونية لعمل المدققين الداخليين وكذلك على ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات..

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (١٣) سؤال ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والأنحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول (3– 3)، إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقره (٨) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (٣.٧٠)، ونسبة الاتفاق للاستجابة (٧٤%) على التوالي ،وبانحراف معياري (٠.٧٣) على التوالي ومعامل اختلاف (٠.٢)، وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، الذي يدل كذلك على قوة ادراك العاملين في ديوان الرقابة المالية لاهمية الفقرة اعلاه .في حين حصلت الفقرة (١١) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (٢.٧٥), ونسبة الاتفاق (٥٥%) و بانحراف معياري بلغ (٠.٩١) ، ومعامل اختلاف (٠.٣٣) ، وهذا يدل على ادراك ديوان الرقابة المالية لحجم المخاطر المحيطة بالمدققين ، وان حجم المخاطر ليس بالقليل.

جدول رقم (3 – 3)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال وفق ديوان الرقابة المالية

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الأنحراف المعياري	معامل الاختلاف
١- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون اثناء عملهم.	0	14	2	3	1	3.45	69.0	0.94	0.27
٢- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الاكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	4	8	2	4	2	3.4	68.0	1.31	0.39
٣- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	2	10	4	4	0	3.5	70.0	0.95	0.27
٤- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26

٥- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.	2	6	6	4	2	3.1	62.0	1.17	0.38
٦- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الأدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.	3	9	6	1	1	3.6	72.0	0.99	0.28
٧- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بأدارة مخاطر الاحتيال.	1	11	4	4	0	3.45	69.0	0.89	0.26
٨- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.	2	11	6	1	0	3.7	74.0	0.73	0.2
٩- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الأدارة العليا مستوى قبول المخاطر.	3	5	8	4	0	3.35	67.0	0.99	0.29
١٠- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.	4	3	10	3	0	3.4	68.0	0.99	0.29
١١- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.	0	4	9	5	2	2.75	55.0	0.91	0.33
١٢ - يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.	1	7	6	6	0	3.15	63.0	0.93	0.3
١٣- لدى المدققين الداخلين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.	3	6	2	7	2	3.05	61.0	1.32	0.43
الاجمالي	26	105	69	50	10	3.33	66.6	1.02	0.31

أمّا المعدل العام لفقرات متغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (٣.٣٣) وبنسبة اتفاق (٦٦.٦%) وبانحراف معياري بلغ (١.٠٢) ومعامل اختلاف (٠.٣١)، و يعني ذلك أن العاملين في ديوان الرقابة المالية يميلون الى الاعتقاد بان العاملين في التدقيق الداخلي يتخذون إجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات .

رابعا: اختبار فرضيات البحث

اعتمد الباحثون في هذا المبحث على مجموعة من الوسائل لغرض اختبار الفرضيات و هي مصفوفة الارتباط (معاملات ارتباط بيرسون)، وتحليل الأنحدار البسيط. وقد استخدمت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط الموجودة ما بين أبعاد متغيرات البحث، في حين استخدمت تحليل الأنحدار البسيط لغرض اختبار علاقات التأثير المباشرين متغيرات البحث الرئيسة.

أولاً:- اختبار فرضيات الارتباط

انبثقت عن فرضيات الارتباط فرضيتان رئيستان وعلى النحو الاتي:-

- **فرضية العدم (H0)**

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية).

أمّا الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية)

يُظهِر جدول مصفوفة الارتباط (*3 – 4*) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (١%) بين تطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ،إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٠) وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ورفض

فرضية العدم للفرضية الرئيسة وهذا يدل على أنه في يمكن الافادة وبشكل كبير من تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية لغرض تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال ، وذلك من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية .

جدول رقم (3 – 4)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد		تطبيق معايير التدقيق الداخلي من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية
الاجراءات الفعلية من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية	Pearson Correlation	0.70 (**)
	Sig. (2-tailed)	.01
N	20	

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثانياً:- اختبار فرضيات التأثير البسيط

لغرض اختبار الفرضية فإن الدراسة ستعتمد على تحليل الأنحدار البسيط باستخدام معامل الأنحدار بيتا (β) وقيمة (T) ومعامل التحديد (التفسير) (R^2).

فرضية العدم (H0)

لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية

أما الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق المدققين الداخليين معايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية.

يظهر جدول نتائج تحليل الأنحدار البسيط (3 – 5) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (٢.٥ %) لتطبيق معايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.1.124) ولقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.755) مما يدل على معنوية نموذج الأنحدار الخاص بهذه الفرضية عند المستوى المذكور، وقد بلغ معامل التحديد (٠.٤٩) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته (49%) من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق من وجهة نظر ديوان الرقابة المالية ،أما النسبة المتبقية (51%)فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم .

الجدول رقم (3 – 5)نتائج تحليل الأنحدار البسيط وقيم (R^2) و قيمة (T) للفرضية الرئيسة الرابعة

	القطاعات	معادلة الأنحدار	قيم T	قيمة R^2	مستوى المعنوية
الفرضية الرئيسة الرابعة	ديوان الرقابة المالية	Y= – 0.648+1.124 X	2.755	0.49	0.025

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائيspss

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

Recommendations and Conclusions

اولاً: الأستنتاجات:

في ضوء النتائج المستخلصة من عرض وتحليل الجانبين النظري والعلمي للبحث، تم التوصل الى مجموعة استنتاجات وهي كما يأتي:

١) توجد علاقة ايجابية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (AII) وبين ادارة المخاطر وذلك لأن جزء كبير من هذه المعايير وخاصة التي تتعلق بالاداء تحدد كيفية الحد من هذه المخاطر.

٢) بالنسبة للديون الرقابة المالية وفق الجدول (٣-٣)، حصلت الفقرة (١) على اعلى المتوسطات الحسابية(٤.٣) وبنسبة اتفاق (٨٦%)، نستنتج من هذا اتفاق افراد العينة حول الفقرة المذكورة التي تتعلق بتحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية، الوزارة المعينة والتشريعات والقوانين).

٣) ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية عينة البحث حول عدم وجود تدخل بعمل المدققين الداخلين الادارة العليا اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية على ان المدققين الداخليين يأخذون في اعتبارهم عند تطوير اهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة او احتيال.

٤) ضعف اتفاق مدققي ديوان الرقابة المالية حول مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال قليل نسبيا حيث حصلت الفقرة (١١) على ادنى المتوسطات الحسابية الموزونة، حيث بلغ وسطها الحسابي (٢.٧) ونسبة الاتفاق (٥٥%) .

٥) اظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من الغش والاحتيال، حيث ان تطبيق هذه المعايير يؤدي الى تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

٦) وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وبين الحد من الغش والاحتيال.

٧) لا يتمتع المدققون الداخليون بالصلاحية والاستقلالية الكافية. مما يسبب الاحباط للمدققين الداخليين والتأثير سلبا على ادائهم وزيادة الغش والاحتيال.

٨) ان ارتباط اقسام التدقيق الداخلي بالإدارة يشكل احد نقاط الضعف، حيث يتأثر عملها بذلك ، كونه الادارة هي التي تكافئ وتعاقب المدقق الداخلي.

٩) ان اقسام التدقيق الداخلي في اغلب المؤسسات تكون تحت سيطرة الادارة ولا تكون لها حرية ابداء الرأي وتكون خاضعة للإدارة

ثانياً: التوصيات:

اعتمادا على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في البحث نعرض اهم التوصيات وكما يلي:

١) ضرورة الأنتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني الى تدقيق سائر انشطة المؤسسة مما يعود بالفائدة عليها ويحسن ادائها.

٢) دراسة امكانية ارتباط اجهزة التدقيق الداخلي بالوزارة المعنية او بهيئة مستقلة بشكل مباشر من الناحية الهيكلية والفنية والمالية لضمان الاستقلالية التامة لعمل تلك الاجهزة.

٣) ان تبادر الهيئات التدقيقية في العراق بوضع معايير مهنية محلية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وزيادة وعي الادارات في المؤسسات بأهمية دور المدققين الداخلين في المؤسسة.

٤) السعي الى تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) والالتزام بها من حيث الخصائص التي يجب ان تتوفر فيه، ومن حيث مستلزمات ادائه وصلاحياته ومسؤولياته لضمان تحقيق رقابة فاعلة للإداء بشكل عام.

٥) ضرورة وجود ميثاق التدقيق الداخلي يصادق عليه الادارة العليا للمؤسسة، وان يكون هذا الميثاق واضحا ومفهوما وان يحدد اهداف وسلطات ومسؤوليات القسم ويوفر الدعم اللازم للقيام بأعمال التدقيق الداخلي.

٦) ضرورة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية الحديثة والالتزام بها كونها ملائمة لمواكبة تغيرات والتطورات في انشطة التدقيق الداخلي في ظل الأنظمة التقليدية وتحقق الاستعداد الامثل لمواجهة والحد من مخاطر الغش والاحتيال.

٧) زيادة الكادر الوظيفي لأجهزة التدقيق الداخلي في كافة مؤسسات القطاع العام ليتسنى لهم القيام بأعمالهم.

٨) شمول المدققين الداخليين بمخصصات مهنية تتناسب مع حجم ومسؤولية العمل الذي يقومون به، ولمنع تأثرهم بالمغريات التي قد يتعرضون لها اثناء عملهم.

٩) تنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالتدقيق الداخلي على مستوى البيئة المحلية للمساهمة في تطوير خبرات ومهارات المدققين الداخليين، فضلا عن تقريب وجهات النظر والفهم المشترك لهؤلاء المدققين، لطبيعة اجراءات التدقيق الداخلي بمشاركة اساتذة الجامعات والمتخصصين في هذا المجال.

١٠) مساهمة ديوان الرقابة المالية في تنظيم دورات ومحاضرات للمدققين الداخليين على مستوى الوزارات والمؤسسات كافة حول كيفية تطبيق التعليمات والقوانين وتوحيد طريقة تنفيذها.

١١) ضرورة اهتمام الجامعات والمعاهد كافة بتدريس التدقيق الداخلي وفق التطورات الحديثة ضمن الخطط الدراسية المعتمدة وخصوصا في مرحلة البكالوريوس لرفد المؤسسات بالخريجيين المؤهلين اكاديمياً ليكون لديهم الاطلاع والمعرفة بمفهوم واهداف ومعايير التدقيق الداخلي للنهوض بواقع عمل التدقيق الداخلي في مؤسسات القطاع العام في العراق.

المراجع والمصادر

اولا: القوانين والوثائق الرسمية والنشرات.

1. دليل استرشادي لوحدات التدقيق الداخلي في الوزارات، ديوان الرقابة المالية، دائرة الشؤون الفنية والدراسات،2007.

2. اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة، الاتحاد الدولي المحاسبي،2008.

ثالثاً: المصادر العربية

أ- الكتب:

1. أشتيوي، ادريس عبد السلام (1991) "المراجعة"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراته، الجماهيرية العربية الليبية.

2. التميمي، هادي (2006) "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثالثة، عمان، اردن.

3. توماس، وليم وهنكي، امرسون (2006) "المرجعة بين النظرية والتطبيق" ترجمة د. احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4.الخطيب، خالد راغب (2010)" مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ، الاردن.

5.دحدوح ، حسين احمد والقاضي، حسين يوسف (2009) "مراجعة الحسابات المتقدمة: الاطار النظري والاجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الاول، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

6. سرايا، محمد السيد وشحاته، شحاته السيد راشد، محمد ابراهيم (2013)"، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.

7.سواد، زاهدة عاطف (2009) "مراجعة الحسابات والتدقيق"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

8. عابدين، عدنان حمدي (2008)، "الاحتيال المالي اسبابه، طرق اكتشافة وسبل منعه"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

9.عبد الكريم، عارف عبد الله (2014)، "المراجعة المتقدمة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

10.العواد، اسعد محمد علي وهاب (٢٠١٧)، "اساسيات المحاسبة الحكومية في اطار تطبيقات احصاءات مالية الحكومة GFS"، مراجعة د. طلال محمد علي الججاوي، دار الكتب، كربلاء، العراق.

11.القباني، ثناء علي والسواح، نادر شعبان ابراهيم (2006)، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

12.لطفي، امين السيد احمد (2014)، "تفعيل اليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

13. مسعد، محمد فضل والخطيب، خالد راغب (2009)، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان، الاردن.

14.المطارنة ، غسان فلاح (2006)، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن.

15. هوك ، بريان (2015)، "هوك انترناشونال للتدقيق الداخلي"، ترجمة ونشر مؤسسة الجمان لاستشارات الاعمال الادارية، عمان، الاردن.

ب- الرسائل والأطاريح:

1.الزيادي، سليمة عيدان علي عبد (2015)، "التدقيق الداخلي للأنشطة التشغيلية واثره في دعم التشغيل الفعال للوحدات الاقتصادية: بحث تطبيقي في مستشفى دار التمريض الخاص"، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين، بغداد، العراق.

2.علي، عباس يعقوب (2013) "تاثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطا على وفق معيار التدقيق الدولي (٢٤٠)"، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الادارية، بغداد، العراق.

3.علي، ساجدة غفوري (2015) "دور التدقيق الداخلي في الحد من جرائم غسل الاموال: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العربي، بغداد، العراق.

4.الغزاوي، زكي جبار كاظم (2008) "دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الاداري في الدوائر الحكومية: تحليل في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للوزارة المالية والهيئة العامة للضرائب"، اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.

رابعاً: المصادر الاجنبية

A- Books

1. Adenji, A. (2004) "Auditing and investigation", lagos, value analysis publishers.
2. Arens, Alvin A., Randal j. Eldar, Marks Beasley (2008) "Auditing and Assurance Services", by Pearson education, inc. New jersey, USA.
3. Boynton, W. JohnSon, R.& Kell, W. (2005) "Assurance and the integrity of financial reporting", 8th edition, john wiley & Son, Inc, New York, USA.
4. Ican, (2006) "Financial Reporting and Audit Practice", Lagos, VI Publishing Ltd.
5. Hopwood, William S. Jay, J. Leiner, George R. Young (2007) "Forensic Accounting and Fraud Examination", mcgraw. Hill International Edition.
6. Messier, William F. Steven M. Glover, Douglas F. Prawitt (2008) "Auditinget Assurance Services Asystematic Approch", Fifth edition, Mcgraw-Hill companies, New York, America.
7. Porter, B. (1997) "Auditor's responsibilities with respect to corporate Fraud", Paul chapman publishing, London.
8. Singleton, Tommie, Aaron Singleton, Jack Bolongna, Robert Lindquist (2006) "Fraud Auditing and forensic Accounting", third edition, John Wiley & Sons, Inc., USA.
9. Vona, Leonard W. (2008) "Fraudrisk Assesment: Building a fraud Audit program", jhon wiley & sons, Inc., New Jersey, USA.

خامساً:المواقع الالكترونية:

1. (http://www.Intosai.org)
2. (http://www.Theiia.org)